

## الوصية

**تعريفها:** الوصية مأخوذة من وصيت الشيء أوصيته إذا أوصلته . فالموصي وصل ما كان في حياته بعد موته . وهي في الشرع ؛ هبة الإنسان غيره عيًّا ، أو دينًا ، أو منفعة ، على أن يملك الموصى له الهبة بعد موت الموصي . وعرفها بعضهم ؛ بأنها تمليك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع ، ومن هذا التعريف يتبين الفرق بين الهبة والوصية ؛ فالتمليك المستفاد من الهبة يثبت في الحال ، أما التملك المستفاد من الوصية ؛ فلا يكون إلا بعد الموت . هذا من جهة ومن جهة أخرى ، فالهبة لا تكون إلا بالعين ، والوصية تكون بالعين ، وبالدين ، وبالمنفعة .

**مشروعيتها:** وهي مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع ؛ ففي الكتاب يقول الله - سبحانه - : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا <sup>(١)</sup> الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ <sup>(٢)</sup> حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ <sup>(٣)</sup> ﴾ [البقرة: ١٨٠] . ويقول - جل شأنه - : ﴿ هُنَّ بَعْدَ وَصِيِّ يُوْصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ [النساء: ١١] . ويقول ﷺ : ﴿ تَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهْدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ ﴾ [المائدة: ١٠٦] . وجاء في السنة الأحاديث الآتية :

١- روى البخاري ، ومسلم ، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه ، بيت ليلتين <sup>(٤)</sup> ، إلا ووصيته مكتوبة عنده » . [البخاري (٢٧٣٨) ومسلم (١/١٦٢٧)] . قال ابن عمر : ما مرت علي ليلة منذ سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك ، إلا وعندي وصيتي . ومعنى الحديث ، أن الحزم هو هذا ، فقد يفاجئه الموت . قال الشافعي : ما الحزم والاحتياط للمسلم ، إلا أن تكون وصيته مكتوبة عنده ، إذا كان له شيء يريد أن يوصي فيه ؛ لأنه لا يدري متى تأتية منيته ، فتحول بينه وبين ما يريد من ذلك .

٢- وروى أحمد ، والترمذي ، وأبو داود ، وابن ماجه ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ قال : « إن الرجل ليعمل والمرأة بطاعة الله ستين سنة ، ثم يحضرهما الموت فيضاران في الوصية ، فتجب لهما النار ، ثم قرأ أبو هريرة : ﴿ هُنَّ بَعْدَ وَصِيِّ يُوْصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَكَرٍ وَصِيَّةٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴾ [النساء: ١٢] [أحمد (٢٧٨/٢) وأبو داود (٢٨٦٧) والترمذي (٢١١٧) وابن ماجه (٢٧٠٤)]

٣- وروى ابن ماجه ، عن جابر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ مَاتَ عَلَى وَصِيَّةٍ ، مَاتَ عَلَى سَبِيلِ وَشْتَةٍ ، وَمَاتَ عَلَى تَقَى وَشَهَادَةٍ ، وَمَاتَ مَغْفُورًا لَهُ » [ابن ماجه (٢٧٠١)] . وقد أجمعت الأمة على مشروعية الوصية .

(٢) أي وجدت أسبابه .  
(٤) المعروف : الذي لا ظلم فيه للورثة .

(١) أي فرض .  
(٢) المال .  
(٣) للتقرب لا للتحديد .

وصية الصحابة : لقد انتقل الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى ولم يوص ؛ لأنه لم يترك مالا يوصى به ؛ روى البخاري ، عن ابن أبي أوفى ، أنه ﷺ لم يوص . [البخاري (٢٧٤٠)] .

قال العلماء في تعليل ذلك : لأنه لم يترك بعده مالا ، وأما الأرض فقد كان سبيلها ، وأما السلاح والبقلة ، فقد أخبر أنها لا تورث . ذكره النووي . أما الصحابة فقد كانوا يوصون ببعض أموالهم تقربا إلى الله ، وكانت لهم وصية مكتوبة لمن بعدهم من الورثة ، أخرج عبد الرزاق بسند صحيح ، أن أنس رضي الله عنه قال : كانوا<sup>(١)</sup> يكتبون في صدور وصاياهم :

بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أوصى به فلان بن فلان أنه يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، ويشهد أن محمدا عبده ورسوله ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من في القبور . وأوصى من ترك من أهله أن يتقوا الله ويصلحوا ذات بينهم ، ويطيعوا الله ورسوله إن كانوا مؤمنين ، وأوصاهم بما أوصى به إبراهيم بنه ويعقوب : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة : ١٣٢] .

حكمها : جاء في الحديث عن رسول الله ﷺ قال : «إن الله تصدق عليكم بثلاث أموالكم زيادة في أعمالكم ، فضعوها حيث شئتم» . أو : «حيث أحببتهم» . والحديث ضعيف . [الدارقطني (١٥٠/٥) وأحمد (٤٤١/٦) والبيهقي (٢٦٩/٦) وابن ماجه (٢٧٠٩)] . أفاد هذا الحديث ، أن الوصية قرينة تقترب بها الإنسان إلى الله ﷻ في آخر حياته ، كي تزاد حسناته أو يتدارك بها ما فاتته ، ولما فيها من البر بالناس والمواساة لهم .

حكمها : أما حكمها - أي ؛ وصفها الشرعي - من حيث كونها مطلوبة الفعل أو الترك<sup>(٢)</sup> ، فقد اختلف العلماء فيه إلى عدة آراء ، نجلها فيما يلي :

الرأي الأول : يرى أن الوصية واجبة على كل من ترك مالا ، سواء أكان المال قليلا أم كثيرا . قاله الزهري ، وأبو مجلز . وهذا رأي ابن حزم . وروي الوجوب عن ابن عمر ، وطلحة ، والزيبر ، وعبد الله بن أبي أوفى ، وطلحة بن مطرف ، وطاووس ، والشعبي . قال : وهو قول أبي سليمان ، وجميع أصحابنا . واستدلوا بقول الله - تعالى - : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُنْفِقِينَ ﴾ [البقرة : ١٨٠] .

الرأي الثاني : يرى أنها تجب للوالدين والأقربين الذين لا يرثون الميت .

وهذا مذهب مسروق ، وإياس ، وقتادة ، وابن جرير ، والزهري .

الرأي الثالث : وهو قول الأئمة الأربعة ، والزيدية : إنها ليست فرضا على كل من ترك مالا . كما في الرأي الأول . ولا فرضا للوالدين والأقربين غير الوارثين . كما هو الرأي الثاني . وإنما يختلف حكمها باختلاف الأحوال . فقد تكون واجبة ، أو مندوبة ، أو محرمة ، أو مكروهة ، أو مباحة .

(١) أي الصحابة .

(٢) أما حكمها من حيث أثرها المترتب عليها فهو الملك للموصى له للموصى به متى مات الموصي .

**وجوبها :** فتجب في حالة ما إذا كان على الإنسان حق شرعي يخشى أن يضيع إن لم يوص به ، كوديعة ودين لله أو لآدمي ؛ مثل أن يكون عليه زكاة لم يؤدها ، أو حج لم يقم به ، أو تكون عنده أمانة تجب عليه أن يخرج منها ، أو يكون عليه دين لا يعلمه غيره ، أو يكون عنده وديعة بغير إيجاب .

**استجابها :** وتندب في القربات ، وللأقرباء الفقراء ، وللصالحين من الناس .

**حرمها :** وتحرم إذا كان فيها إضرار بالورثة ؛ روى عبد الرزاق : عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «إن الرجل لعمل يعمل أهل الخير سبعين سنة ، فإذا أوصى جافاً<sup>(١)</sup> في وصيته ، فيختم له بشر عمله فيدخل النار ، وإن الرجل لعمل يعمل أهل الشر سبعين سنة ، فيعدل في وصيته ، فيختم له بخير عمله فيدخل الجنة» . قال أبو هريرة : اقرءوا إن شئتم : ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة : ٢٢٩] . [أحمد (٢٧٨/٢) وأبو داود (٢٨٦٧) والترمذي (٢١١٧) وابن ماجه (٢٧٠٤) . وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح ، قال ابن عباس : الإضرار في الوصية من الكبائر . ورواه النسائي مرفوعاً ورجاله ثقات ] النسائي في السنن الكبرى (١١٠٩٢) . ومثل هذه الوصية التي يقصد بها الإضرار باطللة ، ولو كانت دون الثلث . وتحرم كذلك إذا أوصى بخمر ، أو ببناء كنيسة ، أو دار للهوى .

**كرهها :** وتكره إذا كان الموصي قليل المال ، وله وارث أو ورثة يحتاجون إليه . كما تكره لأهل الفسق ، متى علم أو غلب على ظنه أنهم سيستعينون بها على الفسق والفجور . فإذا علم الموصي أو غلب على ظنه أن الموصي له سيستعين بها على الطاعة ، فإنها تكون مندوبة .

**إباحها :** وتباح إذا كانت لغني ، سواء أكان الموصي له قريباً أم بعيداً .

**ركنها :** وركنها الإيجاب من الموصي . والإيجاب يكون بكل لفظ يصدر منه ، متى كان هذا اللفظ دالاً على التملك المضاف إلى ما بعد الموت بغير عوض مثل : أوصيت لفلان بكذا بعد موتي . أو : وهبت له ذلك . أو : ملكته بعدي . وكما تنعقد الوصية بالعبارة تنعقد كذلك بالإشارة المفهمة ، متى كان الموصي عاجزاً عن النطق ، كما يصح عقدها بالكتابة . ومتى كانت الوصية غير معينة ، بأن كانت للمساجد ، أو الملاجئ ، أو المدارس ، أو المستشفيات ، فإنها لا تحتاج إلى قبول ، بل تتم بالإيجاب وحده ؛ لأنها في هذه الحال تكون صدقة . أما إذا كانت الوصية لمعين بالشخص ، فإنها تفتقر إلى قبول الموصي له بعد الموت ، أو قبول وليه إن كان الموصي له غير رشيد ؛ فإن قبلها تمت ، وإن ردها بعد الموت بطلت الوصية ، وبقيت على ملك ورثة الموصي . والوصية من العقود الجائزة التي يصح فيها للموصي أن يغيرها ، أو يرجع عما شاء منها ، أو يرجع عما أوصى به . والرجوع يكون صراحة بالقول ، كأن يقول : رجعت عن الوصية . ويكون دلالة بالفعل ، مثل تصرفه في الموصي به تصرفاً يخرج به عن ملكه ، مثل أن يبيعه .

**متى تستحق الوصية :** ولا تستحق الوصية للموصي له ، إلا بعد موت الموصي وبعد سداد الديون . فإذا استغرقت الديون التركة كلها ، فليس للموصي له شيء ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيِّيَ يُوْصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٌ﴾ .

الوصية المضافة أو المعلقة بالشرط : وتصح الوصية المضافة ، أو المعلقة بالشرط ، أو المقترنة به ، متى كان الشرط صحيحًا . والشرط الصحيح ؛ هو ما كان فيه مصلحة للموصي أو الموصى له أو لغيرهما ، ولم يكن منهئذ عنه ، ولا منافيًا لمقاصد الشريعة . ومتى كان الشرط صحيحًا ، وجبت مراعاته ما دامت المصلحة منه قائمة . فإن زالت المصلحة المقصودة منه ، أو كان غير صحيح ، لم تجب مراعاته .

شروطها : الوصية تقتضي موصيًا وموصى له وموصى به . ولكل شروط ، نذكرها فيما يلي :

شروط الموصي : يشترط في الموصي أن يكون أهلاً للتبرع ، بأن يكون كامل الأهلية .

وكمال الأهلية بالعقل ، والبلوغ ، والحرية ، والاختيار ، وعدم الحجر لسفه أو غفلة ، فإن كان الموصي ناقص الأهلية ، بأن كان صغيرًا ، أو مجنونًا ، أو عبدًا ، أو مكرهاً ، أو محجورًا عليه ، فإن وصيته لا تصح .

ويستثنى من ذلك أمران :

١- وصية الصغير الخاصة بأمر تجهيزه ودفنه ، ما دامت في حدود المصلحة .

٢- وصية المحجور عليه للسفه في وجه من وجوه الخير ، مثل تعليم القرآن ، وبناء المساجد ، وإقامة المستشفيات . ثم إن كان له وارث وأجازها الورثة ، نفذت من كل ماله . وكذا إذا لم يكن له وارث أصلاً . وأما إن كان له ورثة ولم يجيزوا هذه الوصية ، فإنها تنفذ من ثلث ماله فقط . وهذا مذهب الأحناف . وخالف في ذلك الإمام مالك ، فأجاز وصية ضعيف العقل ، والصغير الذي يعقل معنى التقرب إلى الله - تعالى - قال : الأمر المجمع عليه عندنا ، أن الضعيف في عقله ، والسفيه ، والمصاب الذي يفيق أحيانًا ، تجوز وصاياهم إذا كان معهم من عقولهم ما يعرفون ما يوصون به . وكذلك الصبي الصغير إذا كان يعقل ما أوصى به ، ولم يأت بمنكر من القول ، فوصيته جائزة ماضية . وقد أجاز القانون في مصر وصية السفيه وذوي الغفلة ، إذا أذنت بها الجهة القضائية المختصة .

شروط الموصى له : يشترط في الموصى له الشروط الآتية ؛

١- ألا يكون وارثًا للموصي . روى أصحاب المغازي ، أن رسول الله ﷺ قال عام الفتح : « لا وصية لوارث » . رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي وحسنه . [أحمد (١٨٦/٤) والترمذي (٢١٢٠)] . وهذا الحديث وإن كان خبر آحاد ، إلا أن العلماء تلقته بالقبول ، وأجمعت العامة على القول به . وفي رواية : « إن الله أعطى كل ذي حق حقه ، ألا لا وصية لوارث » . [أبو داود (٢٨٧٠) والترمذي (٢١٢١) وابن ماجه (٢٧١٣)] . وأما آية : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُم إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة : ١٨٠] . فقد قال الجمهور من العلماء بنسخها . وقال الشافعي : إن الله - تعالى - أنزل آية الوصية ، وأنزل آية الموارث ، فاحتمل أن تكون آية الوصية باقية مع الميراث ، واحتمل أن تكون الموارث ناسخة للوصايا . وقد طلب العلماء ما يرجح أحد الاحتمالين ، فوجدوه في سنة رسول الله ﷺ ، فقد روى عنه أصحاب المغازي ، أنه قال عام الفتح : « لا وصية لوارث » . اهـ . [سبق تخريجه] . واتفقوا على اعتبار كون الموصى له وارثًا يوم الموت ، حتى لو أوصى لأخيه الوارث حيث لا يكون للموصي ابن ، ثم

ولد له ابن قبل موته ، صحت الوصية للأخ المذكور ، ولو أوصى لأخيه وله ابن فمات الابن قبل موت الموصي ، فهي وصية لوارث .

٢- ومذهب الأحناف أن الموصى له إذا كان معينًا ، يشترط لصحة الوصية له أن يكون موجودًا وقت الوصية تحقيقًا أو تقديرًا . أي ؛ يكون موجودًا بالفعل وقت الوصية ، أو يكون مقدرًا وجوده أثناءها . كما إذا أوصى لحمل فلانة ، وكان الحمل موجودًا وقت إيجاب الوصية . أما إذا لم يكن الموصى له معينًا بالشخص ، فيشترط أن يكون موجودًا وقت موت الموصي تحقيقًا أو تقديرًا . فإذا قال الموصي : أوصيت بداري لأولاد فلان . ولم يعين هؤلاء الأولاد ، ثم مات ولم يرجع عن الوصية ، فإن الدار تكون مملوكة للأولاد الموجودين وقت موت الموصي ، سواء منهم الموجود حقيقة أو تقديرًا كالحمل ، ولو لم يكونوا موجودين وقت إيجاب الوصية . ويتحقق من وجود الحمل وقت الوصية أو وقت موت الموصي ، متى ولد لأقل من ستة أشهر من وقت الوصية أو من وقت موت الموصي . وقال الجمهور من العلماء : إن من أوصى أن يفرق ثلث ماله ، حيث أرى الله الوصي ، أنها تصح وصيته ، ويفرقه الوصي في سبيل الخير ، ولا يأكل منه شيئًا ، ولا يعطي منه وراثًا للميت . وخالف في ذلك أبو ثور . أفاده الشوكاني في «نيل الأوطار» .

٣- ويشترط ألا يقتل الموصى له الموصي قتلاً محرماً مباشراً . فإذا قتل الموصى له الموصي قتلاً محرماً مباشراً ، بطلت الوصية له ؛ لأن من تعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه . وهذا مذهب أبي يوسف . وقال أبو حنيفة ، ومحمد : لا تبطل الوصية ، وتتوقف على إجازة الورثة .

**شروط الموصى به :** يشترط في الموصى به ، أن يكون بعد موت الموصي قابلاً للتملك بأي سبب من أسباب الملك ، فتصح الوصية بكل مال متقوم من الأعيان ومن المنافع . وتصح الوصية بما يثمره شجره وبما في بطن بقرته ؛ لأنه يملك بالإرث فما دام وجوده محققًا وقت موت الموصي ، استحققه الموصى له . وهذا بخلاف ما إذا أوصى بمعدوم . وتصح الوصية بالدين وبالمنافع ، كالسكن ، وبالوصية بالحلو . ولا تصح بما ليس بمال ، كالهيئة . وما ليس متقومًا في حق العاقدين ، كالخمر للمسلمين .

**مقدار المال الذي تستحب الوصية فيه :** قال ابن عبد البر : اختلف السلف في مقدار المال الذي يستحب فيه الوصية ، أو يجب عند من أوجبها ؛ فروي عن علي ، أنه قال : ستمائة درهم أو سبعمائة درهم ليس بمال فيه وصية . وروي عنه : ألف درهم مال فيه وصية . وقال ابن عباس : لا وصية في ثمانمائة درهم . وقالت عائشة في امرأة لها أربعة من الولد ، ولها ثلاثة آلاف درهم : لا وصية في مالها . وقال إبراهيم النخعي : ألف درهم إلى خمسمائة درهم . وقال قتادة في قوله : ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾ [البقرة : ١٨٠] . ألفًا فما فوقها . وعن علي : من ترك مالا سيرًا ، فليدعه لورثته فهو أفضل . وعن عائشة ، فيمن ترك ثمانمائة درهم : لم يترك خيرًا ، فلا يوصي . اهـ .

**الوصية بالثلث :** وتجوز الوصية بالثلث ولا تجوز الزيادة عليه ، والأولى أن ينقص عنه . وقد استقر الإجماع على ذلك ؛ روى البخاري ، ومسلم ، وأصحاب «السنن» ، عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه



قال : جاء النبي ﷺ يعودني وأنا بمكة - وهو يكره أن يموت بالأرض التي هاجر منها - قال : «يرحم الله ابن عقرَاء» . قلت : يا رسول الله ، أوصي بمالي كله؟ قال : «لا» . قلت : فالشطر<sup>(١)</sup> قال : «لا» . قلت : الثلث؟ قال : «فالثلث والثلث كثير ، إنك إن تدع<sup>(٢)</sup> ورثتك أغنياء ، خير من أن تدعهم عالة<sup>(٣)</sup> يتكففون<sup>(٤)</sup> الناس في أيديهم ، وإنك مهما أنفقت من نفقة فإنها صدقة ، حتى اللقمة ترفعها إلى في<sup>(٥)</sup> امرأتك ، وعسى الله أن يرفعك فينتفع بك أناس ويُضَرَّ بك آخرون» . ولم يكن له يومئذ إلا ابنة<sup>(٦)</sup> . [أحمد (١٧٩/١) والبخاري (٦٧٣٣) ومسلم (٥/١٦٢٨) والترمذي (٢١١٦) والنسائي (٢٤١/٦) وابن ماجه (٢٧٠٨)].

**الثُلُثُ يُحَسَّبُ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ** : ذهب جمهور العلماء إلى أن الثلث يحسب من جميع المال الذي تركه الموصي . وقال مالك : يحسب الثلث مما علمه الموصي ، دون ما خفي عليه أو تجدد له ولم يعلم به .  
**وهل المعتبرُ الثُلُثُ حالَ الوصِيَّةِ أو عندَ الموتِ ؟** : ذهب مالك ، والنخعي ، وعمر بن عبد العزيز ، أن المعتبر ثلث التركة عند الوصية . وذهب أبو حنيفة ، وأحمد ، والأصح من قولي الشافعية ، إلى اعتبار الثلث حال الموت . وهو قول علي ، وبعض التابعين .

**الوصِيَّةُ بِأَكْثَرِ مِنَ الثُلُثِ** : الموصي إما أن يكون له وارث أو لا ؛ فإن كان له وارث ، فإنه لا يجوز له الوصية بأكثر من الثلث كما تقدم . فإن أوصى بالزيادة على الثلث ، فإن وصيته لا تنفذ إلا بإذن الورثة ، ويشترط لنفاذها شرطان :

١- أن تكون بعد موت الموصي ؛ لأنه قبل موته لم يثبت للمجيز حق ، فلا تعتبر إجازته ، وإذا أجازها أثناء الحياة نفذت الوصية . وقال الزهري ، وربيعة : ليس له الرجوع مطلقاً .

٢- أن يكون المجيز وقت الإجازة كامل الأهلية ، غير محجور عليه لسفه أو غفلة . وإن لم يكن له وارث ، فليس له أن يزيد على الثلث أيضاً . وهذا عند جمهور العلماء . وذهب الأحناف ، وإسحاق ، وشريك ، وأحمد في رواية . وهو قول علي ، وابن مسعود ، إلى جواز الزيادة على الثلث ؛ لأن الموصي لا يترك في هذه الحال من يخشى عليه الفقر ؛ ولأن الوصية جاءت في الآية مطلقة . وقيدتها السنة بمن له وارث ، فبقي من لا وارث له على إطلاقه .

**بطلانُ الوصِيَّةِ** : وتبطل الوصية بفقد شرط من الشروط المتقدمة ، كما تبطل بما يأتي :

١- إذا جن الموصي جنوناً مطبقاً ، واتصل الجنون بالموت<sup>(٧)</sup> .

٢- إذا مات الموصي له قبل موت الموصي .

٣- إذا كان الموصي به معيناً ، وهلك قبل قبول الموصي له .

(١) الشطر : النصف .

(٢) تدع : تترك .

(٤) يتكففون الناس : يسطون للسؤال أكفهم .

(٣) عالة : فقراء .

(٥) في : الفم .

(٦) كان هذا قبل أن يولد له الذكور . وقد ولد له بعد ذلك أربعة بنين . ذكره الواقدي ، وقيل : أكثر من عشرة ومن البنات اثنتا عشرة بنتاً .

(٧) الجنون المطبق هو الجنون الذي يستمر سنة عند محمد ، وقال أبو يوسف : هو الذي يستمر شهراً وعليه الفتوى .